عرض رسالة ماجستير
(حقوق الانسان التنموية المستدامة في العراق بعد عام ٢٠٠٦)
دراسة في التحديات والمتطلبات

كاظم زغير صبخه أ.و. ناظم نواف الشمري
nadhim67@uomustansiriyah.edu.iq kadham837@gmail.com
كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

تكمن أهمية الدراسة في تسليطها للضوء على تحدياتِ ومتطلبات إعمال حقوق الإنسان التنموية المستدامة في العراق بعد عامِ ٢٠٠٦م، ومدى إمكانية تحقيق التنمية المستدامة بواسطةِ اعتماد منهج أو مُقاربة جيلي الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بعدِهما المُدخل الأساس لأية عملية تنموية قادمة في العراق، لا سيما وأنها تأتي قبل انتهاء السقف الزمني المُحدد للوصول إلى أهدافِ الأُلفية الثالثة بحلولِ عام ٢٠٣٠م.

وتهدفُ الدَراسة إلى بيانِ ماهية حقوق الإنسان بشكلٍ عامٍ، ومن ثم الحقوق التنموية المُستدامة بشكلٍ خاصٍ، وأهم أبعادها وأهدافها، ومدى توافقها مع مبادئ حقوق الإنسان، فضلاً عن أهمِ المؤشرات المُستخدمة لقياسِها، وأبرز متطلبات تحقيقها، وقد تمثلت **إشكالية الدراسة** بوجودِ عددٍ من التحدياتِ السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي تتشابك فيما بينها؛ لتقوض إعمال حقوق الإنسان الأساسية في العراق خلال مُدة الدراسة؛ وهو ما يؤثر سلباً في تعثُرِ فُرصِ

تحقيق التنمية المُستدامة في البلادِ، وبُغية مُعالجة هذه الإشكالية؛ فأن الباحث ينطلقُ من **فرضيةٍ** مفادها: إن إعمال حقوق الإنسان الأساسية في العراق؛ لتحقيق التنمية المأمولة في العراق بعد عام ٢٠٠٦م؛ يتطلب توفير مجموعة من المُتطلباتِ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكُلما كانت هذه المُتطلبات تستندُ إلى دعائمٍ أو ركائز مُحددة ومدروسة بصورةٍ علميةٍ ومنهجيةٍ؛ كُلما أسهم ذلك بدورهِ في تحقيق تلك الغاية.

وقد أستخدم الباحث في دراستهِ عدد من المناهجِ لسلك الطريق الموصِل للنتائج العلمية المتوخاة، كالمنهج التاريخي، لتتبُع المسار التاريخي لنشأة وتطور الحقوق التنموية المُستَدَامَة، وللوقوف على جذورِ التحديات المُتعدِدة لحقوق الإنسان في العراق خلال مُدة الدراسة؛ لفهم واقعها الحالي، ومن ثمَّ مُحاولة التوصل إلى المُعالجات العلمية المُناسِبَة، فضلاً عن وصفِ طبيعة تلك التحديات، وتأثيراتها السلبية في الفردِ والمُجتمع والحكومة، ومن ثمَّ عملية التنمية المُستدامة ككل، وما يُمكن أن تضيفهُ المُتطلبات اللازمة من قيمةٍ مُضافةٍ إيجابيةٍ من حيثِ إعمالها لحقوق الإنسان التنموية المُستدامة في العراق، وذلك من خلالِ استخدام المنهج الوصفي، نهيك عن تحليلِ المُدخل التركيبي أو الطبيعة المُتعدِدَة لحقوق الإنسان التنموية المُستَدَامَة، وأهم مكوناتها، علاوة على تحليلِ أسباب التحديات التي تناولها، وأهم العوامل التي أدت إلى بروزِها.

وقد تكونت الدراسة من ثلاثةِ فصولٍ أساسيةٍ، ينطوي كل منها على ثلاثةِ مباحثٍ ثانويةٍ، يندرج كل مبحثٍ منها على ثلاثةِ مطالبٍ فرعيةٍ، إذ تناول الباحث في الفصلِ الأول منها الإطار النظري والمفاهيمي لحقوق الإنسان التنموية المُستدامة، عبر تسليط الضوء على ماهية حقوق الإنسان بشكلٍ عامٍ بادئ ذي بدء؛ للتوصل من ثم إلى معنى الحقوق التنموية المُستدامة في العراق

بشكلٍ خاصٍ، إذ تستعرض الدراسة الأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان بدءاً بالحقوق المدنية والسياسية، ومن ثم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وانتهاء بالحقوق البيئية والتنموية، التي مثلت المرحلة الأخيرة في مسيرةِ تطور وإنضاج قائمة حقوق الإنسان الأساسية حتى وصولها إلى مرحلةِ الاستدامة في الحفاظِ على حقوق الأجيال الحالية والمُستقبلية في التَمتُعِ بالمواردِ المُتاحةِ، وذلك بصدورِ إعلان الحق في التنمية عام ١٩٨٦م، وشمولهِ لكافة أبعاد التنمية الإنسانية المُستَدَامة؛ ليكون متوافقاً بدورهِ مع تعدُدِ مجالات واهتمامات حقوق الإنسان السابقة عليه، وعدم اقتصاره على مفاهيم النمو والتنمية الاقتصاديين فقط، التي كانت سائدة بعد الحربِ العالمية الثانية، وحتى منتصف الثمانينيات من القرنِ الماضي، وهو ما تكلل عنه في نهايةِ المطاف إلى إصدارِ البرنامج الإنمائي للأُمم المُتحِدَة لأجندة التنمية المُستدامة، والتي عُرِفَت بالأهدافِ الإنمائية لعام ٢٠٣٠م، وقد أضحت تلك الأهداف هي الميدان الذي تتسابق فيه مُختلف الأُمم والشعوب لبلوغ المراتب العُليا من التنمية لتحقيق (١٧) هدفاً أساسياً، و (١٦٩) غاية ثانوية، يتمُ قياسها بواسطةِ مؤشرات اقتصادية ومؤسسية واجتماعية.

وبعد مُحاولة تأصيل مفهوم الحقوق التنموية المُستَدامة، فأن الباحث سلط الضوء في الفصلِ الثاني من دراستهِ، على أبرزِ التحديات التي تقفُ حائِلاً دون تمتُع الإنسان بكاملِ حقوقهِ في العراق بعد المُدةِ مَدار البحث، والتي أدت وما زالت إلى تعثُرِ مَسيرة التنمية المُستَدَامَة فيه، وذلك من خلالِ ثلاثة مباحثٍ أساسيةٍ، يحتوي كل منها على ثلاثةِ مطالبٍ ثانويةٍ، تتداخل وتَتَشابَك فيما بينها، سبباً ونتيجة في التأثيرِ سلباً بعدمِ إعمال حقوق الإنسان التنموية في البلادِ، وذلك عبر تناول التحديات السياسية التي تُهدد رأس المال السياسي في العراق، والتي

تتمثل بعدمِ الاستقرار السياسي، فضلاً عن الفسادِ السياسي والإداري، بالإضافةِ إلى تأثيرِ ظاهرة الإرهاب، ومدى تأثير هذه العوامل في عدمِ إعمال حقوق الإنسان من خلالِ شقين: يتمثل الأول بتأثيرها سلباً في قُدراتِ النظام السياسي العراقي من خلالِ شلِ قُدراتهِ وإمكانياتهِ في تقديمِ الوظائف والخدمات لمواطنيه، باعتباره المسؤول الأول عن ضمانِ حقوق الفرد العراقي، بينما يتمثل الثاني في تأثيرِها السلبي بعدمِ تمتع الأفراد ببعض الحقوق الإنسانية، كتقلُص حق المشاركة السياسية، ومن ثم تقويض الحكم الديمقراطي في المُجتمعِ العراقي، وتدني مُستوى التربية والتعليم، وحق الصحة، وانتهاك حق المُساواة، وحق العمل والدخل، فضلاً عن انتهاك حق الحياة، وحق السلامة الجسدية، وحق التنقل.

كما تناول الباحث التحديات الاقتصادية التي تُهدد رأس المال الإنتاجي في الدولةِ، والتي تنعكسُ سلباً بالنتيجةِ على الفردِ والحكومة معاً، وتَتَضَمن هذه التحديات ريعية الاقتصاد العراقي الحالي، الذي يكون ذو تأثير سلبي بالغ في الحقوقِ السياسية والاقتصادية، من خلالِ تعطيل مُشارَكَة أفراد المُجتمع العراقي في الشأن العام؛ بسَببِ غياب مُحاسبة الأفراد للحكومات؛ نظراً لاعتماد الأخيرة على السياساتِ التوزيعية، وليس الإنتاجية، وانسحاب ذلك على تخديرِ رأس المال الاجتماعي في العراق بتدني المستوى الإنتاجي للأفراد، ومن ثم تعثُرِ مَسيرة التنمية الاجتماعية، فضلاً عن تحدي ظاهرة البطالة، التي فرضت وجودها في المُجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٦م؛ بسَببِ جُملةِ العوامل التي أدت إلى تدهورِ سوق العمل آنذاك؛ مما أدى إلى اختلال منظومة الأمن الاقتصادي المُستدَام، التي تشتمل على حق العملِ اللائق، وحق الدخل، وما يُمكن أن يُسفِر عنه من أمراضٍ نفسيةٍ واجتماعية خطيرة، وآثار سلبية تُصيب الفرد والأُسرة والمُجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٦م، بالإضافةِ إلى تحدي الفقر المُتَعَدِد الأبعاد،

الذي أخذ ينتشِر في البلادِ بعد المُدةِ المذكورة، والمُتكون من ثلاثةِ أوجه للحرمان البشري من الحقوق، تشمل التعليم والصحة ومُستوى المعيشة، وما يُمكن أن ينجمُ عنها من انتهاك سافرٍ لحق الحياة، والاعتراف بالشخصيةِ القانونية، وحق التقاضي، فضلاً عن حقوق العمل والسكن المُلائم، وحقي التربية والتعليم.

وفي ختامِ هذا الفصل، فأن الباحث تناول في دراستهِ التحديات الاجتماعية، التي تُمثلُ تحدياً قاعِدياً لحقوق الإنسان التنموية المُستَدامَة، من خلالِ تهديدها لرأس المال البشري في العراق بعد مُدةِ الدراسة؛ ومن ثم عدمِ الاستفادة من قُدراتِ أفراد المُجتمع العراقي في البناءِ والتقدُمِ والتنمية المُستَدَامَة، كتدهور مُستوى التعليم، الذي يُعد قاطِرة التنمية المُستَدَامَة في أيةِ دولةٍ، سواء كانت نامية أو مُتَقَدِمَة، وذلك من خلالِ عرض الباحث لمؤشراتِ الإنفاق على التعليمِ، فضلاً عن ارتفاع مُعدَلاتِ التسرُب والأُمية، بالإضافةِ إلى تقادُمِ الأبنية المَدرَسية والجامعية؛ مما أدى إلى تأثرِ حق التعليم سلباً بهذهِ المُتغيرات، وما يترتب على ذلك من حقوقٍ أخرى تتصلُ بهذا الحق، زيادة على تناولِ التركيبة التعدُدِية للمُجتمع العراقي، وانعكاس ذلك سلباً على عدمِ تبلور ثقافة سياسية موحَدَة، جامعة ووطنية؛ نظراً لسيادة نَمَطي ثقافة التقليد والرعوية، وما ينتجُ عنهما من تبلُدٍ سياسيٍ، يتبدى في عدمِ الاكتراث بالقضايا السياسية، وعزوف المواطنين عن المُشاركةِ السياسية بما تحويه من حقوقِ الترشيح والتصويت والانتخاب، وانتهاج سلوك العُنف من قبلِ الطبقات الدُنيا في المُجتمعِ؛ نتيجة لشعورِهم بالاغتراب السياسي؛ لكون أن هاتين الثقافتين هُما النقيض للثقافة الديمقراطية التي تستلزمها سياسات حقوق الإنسان التنموية المُستدامة في العراق.

وانتهى المبحث بتسليط الضوء على تدهورِ الواقع الصحي في العراق، من خلالِ انعكاس النقص الحاد في البُنى التحتية الصحية، وعدم توافر الأدوية

والمواد الطبية، ومحدودية الدعم المالي الحكومي لقطاع الرعاية الصحية، فضلاً عن النقص بعددِ المُستشفيات والمراكز الصحية، بالإضافةِ إلى قلةِ الكادرِ الصحي من أطباءً وصيادلةٍ ومُمرضين؛ على أداءِ قطاع الرعاية الصحية، من خلالِ عدم موائمة مُخرجات هذا القطاع لمُتطلبات الحق في الصحةِ، ومن ثمَّ تقويض جهود التنمية الاجتماعية.

وقد استخدم الباحث في دراستهِ لهذا الفصل عدداً من المؤشراتِ الدولية التنموية، وفقاً لمُتغيرات الدَراسَة، من خلالِ استعراض ترتيب العراق على سُلمِ دَرَجات تلك المؤشرات، فضلاً عن تعزيز دراستهِ بلُغةِ الأرقام والجداول والإحصاءات الرسمية، الصادرة عن المؤسساتِ الرسمية العراقية، وبعض مراكز الدراسات الإقليمية والعالمية؛ وذلك لقياس مدى تقدم العراق نحو الأهداف الإنمائية للأُلفية الثالثة لعام ٢٠٣٠م.

ويُركز الباحث الجُهد في الفصلِ الثالث من دراستهِ، على أهمِ متطلبات إعمال حقوق الإنسان التنموية المُستدامة في العراق بعد عام ٢٠٠٦، والتي تُقابل في منهجِها أو تأثيراتها التحديات الآنفة الذكر، ويأتي الباحث بهذه المتطلبات انسجاما مع ما ينص عليه العهدين الدوليين الخاصين بجيلي الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بعدِهما ركيزتي التنمية المُستدامة، إذ ينصان على اتخاذ الدولِ الأطراف للتدابير الوطنية، الكفيلة بإعمالِ الحقوق الواردة فيهُما، وتوافقاً مع ما تصبو إلى تحقيقه خطة الأهداف الإنمائية للأُلفية الثالثة لعام ٢٠٣٠م، من أهدافٍ وغاياتٍ.

إذ يُقسِم الباحث هذا الفصل إلى ثلاثةِ مباحثٍ أساسيةٍ، يحتوي كل منها ثلاثة مطالب ثانوية، يتناول المبحث الأول منها المُتطلبات السياسية، التي من شأنِ توفيرِها الارتقاء برأسِ المال السياسي من الأعلى في العراق بعد مُدة الدراسة،

وذلك بدءاً بالاستقرار السياسي، الذي يكفل تحقيقهُ الحد من الفسادِ السياسي والإداري في البلادِ، ومن ثمّ وضع النظام السياسي على طريق البناء والتنمية، فضلاً عن تعزيزه لمبدأ الشرعية السياسية للنظام السياسي العراقي، عن طريق تحقيق مطالب أفراد المُجتمع، ومن ثم مروراً بالحُكمِ الرشيد، الذي يُمكن عبر معاييرهِ التي تم تناولها في الدراسة، إعمال حقوق الإنسان التنموية المُستدامة في أربعةِ مجالاتٍ أساسيةٍ تتعلق بالمؤسساتِ الديمقراطية، وتقديم الخدمات الحكومية، وسيادة القانون، ومُكافحة الفساد، وانتهاء بالأمنِ الإنساني المُستَدام، الذي يُمكن أن يكون بمثابةِ درعٍ واقٍ من التهديداتِ التي تعترض الشواغل الأمنية للإنسان، بوصفهِ منظومةٍ فرعيةٍ جديدةٍ لحقوق الإنسان، يُركزُ على الفردِ كوحدةٍ أساسيةٍ للتحليل بدل الدولة، ويتكون من أبعادٍ سبعةٍ أساسيةٍ هي: الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الاجتماعي، والأمن السياسي، والأمن الشخصي، والأمن البيئي، وأخيراً الأمن الصحي، وهكذا ومن خلالِ مُراعاة هذه الأبعاد لجملة من الحقوق الإنسانية الأساسية؛ فأنهُ يُمكن الإسهام في تحقيق تنمية إنسانية مُستدامة وشاملة في العراق، وبكافةِ ضروبها؛ نظراً لتغلغُلها واهتمامها بكافةِ مناحي الحياة.

أما المبحث الثاني، فيُسلط الباحث فيه الضوء على المُتطلباتِ الاقتصادية، التي يهدف من ورائِها إلى الارتقاء برأس المال الاقتصادي أو الإنتاجي، ومن خلالِ اعتماد التنويع الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية في العراق؛ لتقليل الاعتماد على ريعيةِ المورد النفطي الناضب، وإسناد عملية التنمية الحقوقية المُستَدَامَة، من خلالِ إعماله لحقوق الإنسان الأساسية، والحد من سلطويةِ الدولة الريعية وتغولها، فضلاً عن إسهامهِ في تجريدِ الفساد من حاضنةِ القوى السياسية، والمؤسسات العامة المؤثِرة في القراراتِ الاقتصادية، بالإضافةِ إلى مُجملِ ما

يتركه من آثارِ الدفع إلى الأمامِ والخلف في القطاعاتِ الأُخرى، ومن ثمّ امتصاص مستويات البطالة المُرتَفِعة في البلادِ، كما يتناول الباحث في المطلبِ الثاني من المبحثِ، دور الاستثمار الأجنبي المُباشِر في دعمِ جهودِ التنويع الاقتصادي في العراق، فضلاً عن أهميةِ ما يُحققهُ من منافعٍ تنمويةٍ إيجابيةٍ، إذ يُمكنه أن يكون مُحركاً مُهماً للنمو والتنمية الاقتصاديين، عبر رفع المُستوى التكنولوجي للبلاد، وخلق فُرص عمل جديدة، ومن ثمّ امتصاص مستويات البطالة في سوق العمل الوطني، من خلالِ إنعاش المُستوى الاقتصادي لأفراد المُجتمع العراقي، ونظراً لدور القطاع الخاص، المؤثِر والفعال في دعمِ الموارد المالية للدولة، وتعظيم رأس المال الإنتاجي في العراق؛ فأن الباحث يتناول تأثيراتهِ في المطلبِ الثالث من المبحثِ، وذلك من خلالِ التركيز على المشروعاتِ الصغيرة والمُتوسِطَة في الاقتصاد العراقي، والتي يُمكن لها ــ وبحسبِ منظمة التجارة العالمية ــ أن تولِد ما بين (**٥٠ إلى ٦٠ %** في العراق) من الناتجِ المحلي الإجمالي، وخلق ما يصلُ إلى (**٤٥%**) من فُرصِ العمل، فضلاً عن توليد (**٣٥ %**) من الصادراتِ، فضلاً عن توظيفِها لشرائح المُجتمعِ الأكثر فقراً وضعفاً في العراق، ومن ثُمّ تشغيل اليد العامِلة، والحد من البطالة، وانعكاس ذلك إيجاباً على حق العمل.

وفي المبحثِ الثالثِ من الفصل، يُركز الباحث على أهمِ وأبرزِ المُتطلبات الاجتماعية التي تهدُف إلى الارتقاء برأسِ المال البشري في العراق بعد عام ٢٠٠٦م، من خلالِ الاستثمار في قُدراتِ أفراد المجتمع العراقي، عبر تحريرهم من الخوفِ والعوز والحرمان، وذلك يأتي بواسطةِ تفعيل الدور التنموي لمنظمات المُجتمع المدني، بوصفهِ المُستوعَب الأكبر الذي يحوي بقية المُتطلبات الأُخرى، وذلك لِما يضطلع به من أدوارٍ تنمويةٍ مُتعدِدَةٍ في المُجتمعاتِ التي

يتواجدُ فيها، كدورهِ في مجالِ مُكافحةِ الفساد السياسي والإداري، فضلاً عن رقابتهِ الشعبية للتأكُد من صحةِ الإجراءات التي تقومُ بها مؤسسات الدولة تجاه الحقوق الإنسانية، وأثرهُ البارز في تنميةِ رأس المال الاجتماعي من خلالِ إعدادِ القيادات الاجتماعية التي تمُدُ المُجتمع العراقي بالحيويةِ والنشاط والفاعلية، كما يأتي أهمية مُتطلب الثقافة السياسية المُساهِمة في العراق، من أهميةِ دورِها في بلورةِ الوعي السياسي لأفراد المُجتمع العراقي؛ لتأهيلهم سياسياً؛ من أجلِ أداءِ دورهم المؤثر إيجاباً في المُشاركةِ السياسية، بما تحتويه من حقوق الترشيح والتصويت والانتخاب، ومن ثمة تنمية الشخصية الديمقراطية على المُستوى الفردي والجماعي، إذ يولي الباحث مؤسسات التنشئة الاجتماعية ــ السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٦م، ضرورة قصوى نظراً لدورِها في غرسِ ثقافةِ المُساهَمة السياسية؛ بهدفِ إيجاد مُجتمع عراقي مُتَماسك وواعٍ لحقوقهِ وواجباته، وذلك انطلاقا من الحقيقةِ القائلة بأن الإنسان فكرة وسلوك؛ ومتى ما تغيرت الفكرة؛ تغير تبعاً لها السلوك.

ويختم الباحث هذا المبحث بتناولهِ للتمكين المُستدام للفئات المُهَمَشة كالنساء والأطفال، لحماية هذه الفئات بإتباعِ نهجٍ من أسفلِ الهرم إلى أعلى، وذلك بتطويرِ قُدراتِ الأفراد والجماعات؛ لاتخاذ القرارات بأنفسِهم، وبما يتوافق مع مفهومِ التنمية المُستَدَامَة ذاته، في بُعدهِ الاجتماعي بتوسيعِ خيارات الناس، مع إضفاءِ بُعد الاستدامة عليه ليكون متوافِقاً بدورهِ مع كافةِ أبعاد التنمية الإنسانية عينها، باستمراره عبر الزمن، وامتداده لجميع الأجيال، عبر ستة أبعاد تتضمن التمكين الشخصي، والتمكين الاقتصادي، والتمكين السياسي، والتمكين الاجتماعي، والتمكين التعليمي، والتمكين القانوني، وهكذا فأنه يُمكن للتمكين المُستَدام عبر مُراعاة هذه الأبعاد؛ تنمية رأس المال الاجتماعي عبر ضمان

التمتُع بجُملةٍ من حقوق الإنسان التي يؤثرُ إعمالها إيجاباً في تحقيق التنمية المُستَدامة في العراق بعد عامِ ٢٠٠٦، ويضع الباحث زُمرة من السياساتِ أو المُرتَكَزات، السياسية والقانونية، والاقتصادية والاجتماعية، والمؤسسية والإدارية، كدعائمٍ أساسية لإسناد وتوفير كُل مما تقدم من مُتطلباتٍ في هذا الفصلِ.

وانتهت الدراسة بجُملةٍ من الاستنتاجات، وعددٍ من التوصيات التي خرج بها الباحث؛ لأجل مُعالجة التحديات التي تم تناولها في الفصلِ الثاني، ومن أهمِ التوصيات، بالإضافةِ إلى المُتطلباتِ، بوضع التدابير التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، والإعلامية اللازمة لمُجابهةِ ظاهرة الفساد السياسي والإداري، ووضع سياسات أمنوتنموية؛ للتصدي لاختلالات الأمن الإنساني المُستدام في العراق، من خلالِ وضع الأُطر المؤسسية والقانونية لضمان احترام حقوق الإنسان في العراق من أعلى، فضلاً عن الاستفادة من التجاربِ التنموية لمُختلفِ الدول الإقليمية المُجاورة والعالمية، التي حققت مراكز مُتقَدِمة في عددٍ من المراتب التنموية في إطارِ المؤشرات المُستَخدَمَة.

وقد تألفت لجنة المناقشة من كلٍ من الأساتيذ الأفاضل في كلية العلوم السياسية بالجامعة المستنصرية: الأُستاذ الدكتور طه حميد حسن العنبكي/ رئيساً، والأُستاذ الدكتور فلاح خلف كاظم الزهيري/ عضواً، والأستاذ المُساعد الدكتور عدي فالح حسين/ عضواً، والأستاذ الدكتور ناظم نواف إبراهيم الشمري/ عضواً ومُشرِفاً، وبعد مُناقشةٍ علميةٍ مُستَفيضةٍ للباحث حول دراسته؛ فقد نالت الدراسة القبول وبتقدير امتياز.